

حق المؤلف بين فقه الإسلام وفكر العولمة



أ.د. أحمد يوسف سليمان(*)

أحمد الله رب العالمين، وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فهذا بحث موجز عن «حق المؤلف بين الفقه الإسلامي، وفكر العولمة». وقد قسمته إلى مقدمة، وثلاث مباحث، أتحدث في المقدمة عن خطة البحث، وفي المبحث الأول أتناول حق المؤلف في الفقه الإسلامي، وفي الثاني أتناول حق المؤلف في النظام العالمي الجديد (العولمة)، وفي الثالث أتناول موقف الاقتصاد الإسلامي من العولمة عموماً ومن حق المؤلف خصوصاً.

وقد سبق أن عنيت مؤتمرات علمية حول مباحث هذا الموضوع، وقد اطلعت على كثير من بحوثها - وحاولت الإفادة منها، منها مؤتمر الحقوق المعنوية الذي عقد بالكويت في الثمانينات من القرن الماضي، والمؤتمر الدولي «حول اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة» الذي عقد بالقاهرة في الفترة من ١٧-١٩ من

(*) أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم، عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، عضو مجلس إدارة المركز.

المحرم ١٤٢٠ هـ الموافق ٣-٥ من مايو سنة ١٩٩٩ م، ومؤتمر « ندوة حقوق المؤلف - مدخل إسلامي » الذي عقدته رابطة الجامعات الإسلامية بإشراف جامعة الأزهر - مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، وذلك بالقاهرة في الفترة من ١-٢ من يونيو ١٩٩٦ م، والمؤتمر الدولي الرابع للفلسفة الإسلامية الذي عقدته كلية دار العلوم - جامعة القاهرة بعنوان « الإسلام في عصر العولمة » في الفترة من ٣-٤ من مايو ١٩٩٩ م.

كما أفدت من المقالات والبحوث والكتب ذات الصلة بالموضوع . والله أسأل أن يجعل بحثي خالصاً لوجهه الكريم، وأن يفيد منه الدارسون والباحثون .

المبحث الأول

حق المؤلف في الفقه الإسلامي

بين القبول والرد

سوف نتناول في هذا المبحث - إن شاء الله - عدة نقاط على النحو الآتي :

١- المراد بحق المؤلف .

٢- الحق المالي للمؤلف والتكليف الفقهي له .

٣- قرارات مجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة .

١- المراد بحق المؤلف :

المقصود هنا التعريف بالتأليف المحمية، التي لصاحبها الاحتفاظ بحقوقها، وهي بالتتابع على نوعين: الأول: المحررات، وهذه تعني أي تأليف مكتوب في أي من العلوم كالتفسير والحديث والفقه وأصولها والتوحيد، وعلوم الآلة، والرياضيات، والتاريخ والجغرافيا، والطب، والهندسة، وما جرى مجرى ذلك . والثاني: الشفويات كالخطب، والمحاضرات، والمواظ، وما جرى مجرى ذلك مما يلقي شفاهاً والمقصود بالمبحث النوع الأول، لأن الثاني قد جرى العرف بأنه حق

مشاع لكل مسلم لتأصل عامل الحسبة فيه^(١)، ويعتبر الشخص مؤلفاً إذا نشر المصنف المبتكر منسوباً إليه بذكر اسمه عليه، أو أية طريقة أخرى، مالم يقم دليل على نفيه.

وقد تواضع الناس على إطلاق عدة تعبيرات بغرض النص على حق التأليف مثل: حق الانتفاع الذهني، وحق الابتكار، والملكية المعنوية، والحقوق الفكرية، وحق الإبداع، وحقوق الإنتاج العلمي، وملكية التأليف. ونحوها.

والحقوق الواردة على المصنفات بوجه عام حقان: حق خاص، وحق عام، والمراد بالحق الخاص: حق المبتكر أو المؤلف وكل من كان عن طريقه كالناشر أو الورثة، والآخر وهو الحق العام، والمراد به: حق الأمة في الاستفادة من المؤلف؛ لأن التفكير هبة من الله - عز وجل - ولأن المؤلف أياً كان قد أفاد من خبرات وتجارب وأفكار الآخرين خصوصاً أبناء أمته، بل لا نعدو الحقيقة إذا قلنا: إن لكل الناس حقاً فيه؛ لأن الحضارات نتاج مشترك لفكر الإنسانية كلها قد أسهمت في إيجادها على نحو من الأنحاء، كل أمة على قدر نصيبها وعطائها.

وقد كان فقهاؤنا القدامى على وعي بذلك، ولهذا صرح بعضهم كالإمام القرافي بأن الاجتهادات لا تملك^(٣).

وأهم هذه الحقوق العامة التي هي حق الأمة أو حق المجتمع: حق الاقتباس بالشروط المتفق عليها، وكذلك الترجمة بشرطها ليعم النفع بالمصنف، وكذلك حق الدولة أو ولي الأمر في نشر المصنف، إذا رأى فيه نفعاً عاماً ورفض المؤلف نشره، أو العكس بمنع نشره، إذا رأى أن في نشره فساداً أو فتنة أو ضرراً من أي نوع؛ لأن ذلك من حقوق الولاية العامة، والشريعة الإسلامية التي جاءت للحفاظ على مصالح الناس وحقوقهم ودرء المفساد عنهم ترحب بذلك وتحض عليه.

(١) فقه النوازل، مجلد ٢، ص ١٥٧ تأليف: الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد. طبعة مؤسسة الرسالة الأولى سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٩م، ومرجعه الوسيط للدكتور عبد الرزاق السنهوري ج ٨، ٢٩٣-٢٩٤.

(٢) السابق، ومرجعه الوسيط ٨ / ٢٢٥-٢٣٠.

(٣) الفروق للقرافي: الإمام شهاب الدين أبي العباس الصنهاجي، ج ٣ / ٢٧٥-٢٧٧، الفرق السابع والتسعون والمائة، طبعة دار المعرفة - بيروت.

وأما المؤلف نفسه فله حقان على مؤلفه : الأول : حق أدبي ، والثاني : حق مالي .
أما الحق أو الحقوق الأدبية فأهمها نسبة الكتاب إليه ، وحق تقرير نشره أو منعه
(فى إطار الحقوق العامة) ، وحق الرقابة عليه ، وسلطة تصحيح ما فيه .
والحق الآخر : هو الحق المالى وهو أيضاً نوعان : حق مالى فى حياة المؤلف ، وحق
مالى بعد وفاته لورثته .

أما الحق المالى الذى يستحقه فى حياته فهو فى مقابل الجهد الذى بذله فى
جمع أفكار مصنفه ، وترتيبها ، والاستنباط منها ، وأما بعد وفاته لورثته ، فإنه حق
مالى يرثه عنه أهله وأقاربه باعتبارهم أولى الناس به ، وقد اختلفت القوانين
الوضعية فى مدة هذا الانتفاع ، فقد وصل بها البعض إلى سبعين سنة ، وبعضهم إلى
خمسین سنة ، ولعل الأنسب أن يكون ستين سنة وهى أقصى فترة الحكر التى
أعطاهها الفقه الإسلامى لمن يحتكر أرضاً لاستصلاحها ، والانتفاع بها^(١) .

بعد هذه المدة يعود العمل العلمى المبتكر إلى الملكية العامة للأمة ، ويخرج
بذلك عن الملكية الخاصة ، ولكن يظل الحق الأدبى أو الأخلاقى مستمراً ؛ لأنه يشبه
وشيجة النسب .

٢- الحق المالى للمؤلف والتكيف الفقهي له :

الحق هو الأمر الثابت ، والمقصود بالحق هنا : أمر معنوى أعطاه الشارع لشخص
بحيث يختص به ، ويحجز غيره عنه وذلك يكون فى المال ، والمال كل ما يتمول ،
والمقصود به ما يمكن أن يحاز هو أو أصله ، وتكون له قيمة مشروعة^(٢) ، ويترتب
على حق الشخص فى المال ملكه إياه ، والملك كما يقول الإمام القرافى : « حكم
شرعى تقدر وجوده فى العين أو فى المنفعة ، يقتضى تمكين من أضيف إليه الانتفاع

(١) حق الابتكار فى الفقه الإسلامى المقارن ، للدكتور فتحي الدريني ص ١٢١ طبعة الرسالة الثالثة (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م) .

(٢) المال فى الشريعة الإسلامية للباحث ص ١٤-١٦ ، طبعة مكتبة الزهراء بالقاهرة سنة ١٩٨٩ - الطبعة الأولى .

بالعين»^(١)، وقد ذهب جماهير أهل العلم إلى اعتبار المنافع أموالاً؛ لأن مناط المالمية هى المنفعة، وقد خالفهم فى ذلك الحنفية، لأنهم لا يعتبرون الشيء مالاً إلا إذا أمكن حيازته، والمنافع وكذلك الحقوق لا تحاز فهى ليست منافع .

ولكن متأخريهم انتهوا إلى اعتبار المنافع أموالاً، وأما الحقوق فما كان منها شخصياً فهو ليس مالاً، وما كان منها متعلقاً بالمال فهو مال .

يقول أحد متأخريهم: «يطلق المال على القيمة، وهو ما يدخل تحت تقويم مقوم من الدراهم والدنانير»^(٢).

وبذلك يمكن القول بأن متأخري الحنفية يضعون ضابطاً عاماً للمال هو كل ماله قيمة مالية عرفاً^(٣)، وذلك لأن؛ الاختصاص يقوم مقام الحيابة، وقد امتاز حق التأليف بالاختصاص، الذى هو جوهر الملك، كما امتاز بالمنع وهو نتيجة مرتبة على الاختصاص وجريان التعامل فيه، والمعاوضة عنه .

ومنشأ حق التأليف جاء من العرف، والعرف مصدر للتشريع فيما لا نص فيه . كذلك المصلحة المرسله^(٤)، ويمكن تكييف حق التأليف بالقياس على الثمرات للأشجار والنخيل ونحوها، من حيث أن كل منها منافع انفصلت عن أصولها، ولا تقاس على منافع العقارات والمنقولات، حيث لا تنفصل عنها منافعها، ولذلك فالعقد الذى يجري على كل منها هو عقد بيع لا عقد إجارة^(٥).

وقد اختلف الفقهاء المعاصرون فى مدى مشروعية حق التأليف، فذهب بعضهم إلى مشروعية هذا الحق، بينما تحفظ على ذلك آخرون ولكل منهم وجهة نظر خاصة، وأدلة تستحق الإشارة إليها فى هذه العجالة .

(١) الفروق للقرافى، ج١ - / ٢٠٨ .

(٢) حق الابتكار ص ٩١ وما فى حاشية ابن عابدين ج٤ / ٥٠١ «المالية تثبت بتمول الناس كافة أو بعضهم» طبعة مصطفى الحلبي - بمصر الثانية سنة ١٣٨١هـ - ١٩٦٦م .

(٣) السابق - وحق الابتكار ص ٩١ .

(٤) السابق ص ١٣٦ .

(٥) السابق ص ١٤٣ .

أولاً: أدلة المجيزين:

١- التأليف حق مملوك لصاحبه (المؤلف) بحكم ملكه لرقبة أصله، والأصل أن أعمال الفكر للتأليف والابتكار حق يستوي فيه المتأهلون له، فمن سبق إلى الإنتاج بإعمال فكره وعقله فهو من خالص حقوقه^(١).

٢- حديث النبي ﷺ - «أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله»^(٢)، فإذا جاز أخذ العوض على قراءة كتاب الله فعلى غيره من باب أولى.

٣- حديث سهل بن سعد الساعدي: «زوجتك بما معك من القرآن»^(٣)، فإذا جاز أن يكون تعليم القرآن عوضاً عن الإبزاع، فأخذ العوض عن تعليمه أولى، وكذلك نشره، وكذلك أخذ المفاهيم منه من باب أولى، وكذلك كل علم نافع.

٤- في التأليف عمل يدوي وفكري، والرسول ﷺ يقول: «أطيب الكسب عمل الرجل بيده»^(٤)، وكل عمل يباح عمله باليد، يعمل الرجل بيده فهو من أطيب الكسب.

٥- الكتب المصنفة التي لها قيمة علمية مال، والمال في الأصل لصاحبه، ولا يخص هذا الأصل إلا بدليل صحيح.

٦- القاعدة الشرعية درء المفسد مقدم على جلب المصالح، وقاعدة سد الذرائع تستوجب أن يكون للمؤلف حق على مصنفه (حق مالي)؛ لأنه إذا لم يترتب له على مصنفه هذا الحق، فإن أحداً لن يقبل على التأليف، ومدارس العلم إلا القليل النادر في زماننا هذا، فحفاظاً على العلم، وجب أن يكون للمصنف حق مالي على مصنفه^(٥).

(١) فقه النوازل ج٢ / ١٧٠-١٧١.

(٢) رواه البخاري تعليقاً في الصحيح عن ابن عباس، كتاب الإجارة، باب ما يعطي الرجل في الرقبة على أحياء العرب بغائمة الكتاب. صحيح البخاري بحاشية السندي ج٢ / ٣٦ طبعة عيسى الحلبي.

(٣) رواه البخاري في الصحيح كتاب النكاح، باب تزويج المعسر ولفظه: اذهب فقد ملكتها بما معك من القرآن - السابق ج٣ / ٢٤١.

(٤) رواه ابن ماجه في كتاب التجارات، باب الحث على المكاسب عن المقدم بن معد يكرب بلفظ: «ما كسب الرجل كسباً أطيب من عمل يده» ج٢ / ٧٢٤ - طبعة عيسى الحلبي، بمصر - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. وقال: في الزوائد في إسناده إسماعيل بن عباس، ورواه أبو داود، والترمذي، والنسائي.

(٥) فقه النوازل للدكتور بكر بن عبد الله ص ١٨٣ ج٢.

أدلة المانعين:

١- جهد المؤلف أو المبتكر جهد فكري لا يمكن حيازته، وبالتالي فهو ليس مالاً، وهو اتجاه متقدمى الحنفية ومن تأثر بهم من المعاصرين^(١).

وللرد عليهم نقول: إن الاختصاص قام قيام الحيازة المادية في كثير من أحكام الشرع مثل الدين، فهو أمر معنوي مستقر في الذمة؛ لأن الأموال بعضها يقبل الحيازة وبعضها لا يقبلها لأن طبيعته تأبى ذلك، والشرع لا يطلب لشيء لا يوجد إلا على وضع معين ما يناقض هذا الوضع؛ لأن هذا من المحال الذي لا يتعلق به تكليف، مع أنه يمكن الحصول على منافع هذا الشيء، وهذه المنافع هي مقصود الشارع - بالاختصاص الذي يحل محل الحيازة.

والإنتاج الفكري من هذا النوع الأخير الذي يحل فيه الاختصاص محل الحيازة ومع ذلك فإن متأخرى الحنفية أجازوا التنازل عن الوظيفة مقابل عوض مالي، مما يدل على أنهم اعتبروا الحقوق المعنوية أموالاً^(٢).

٢- كما أن هؤلاء يرون أن التأليف والابتكار نوع من الاجتهاد العقلي، والاجتهادات العقلية لا يسري عليها الملك كما هو رأي الإمام القرافي^(٣).

وللرد عليهم: نقول إن الاجتهاد أو الفكر نفسه لا مقابل له؛ لأنه منحة من الله تعالى، لكن ثمرة هذا الفكر شيء وأصل الفكر شيء آخر كالشجرة وثمرتها، فحق المؤلف ليس منصباً على الفكر الذي هو عمل الذهن، بل ينصب على ثمرة هذا الجهد وهو العمل الابتكاري الذي أخذ في الواقع شكل المصنف.

٣- يترتب على كون التأليف حقاً مالياً، أن المؤلف إذا لم يأخذ حقه المالى جاز له أن يمنع نشر فكره، وهذا هو كتمان العلم الذي قد لعن الله ورسوله فاعله.

(١) حاشية رد المحتار لخاتمة المحققين محمد أمين الشهير بابن عابدين ج٤ / ٥١٩ طبعة الحلبي الثانية

١٢١٨هـ - ١٩٦٦م.

(٢) السابق.

(٣) الفروق ج١ / ٢٠٨.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّاهُ فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ (البقرة: ١٥٩، ١٦٠).

وقال النبي ﷺ: «من كتم علماً يعلمه جاء يوم القيامة ملجماً بلجام من نار»^(١).

وللرد عليهم نقول: إن الآية الكريمة والحديث الشريف ليس فيهما ما يمنع الحق المالي للمؤلف على مصنفه، بل الآية الكريمة والحديث يحذران من كتمان العلم خوفاً من سلطان جائر، أو لهوى نفسي، أما الحق المالي للمؤلف فهو حق مشروع لا يسمى من يطالب به كاتماً للعلم، لأن عدم أخذه حقه هو الذي سيؤول إلى ضياع العلم، وعدم الاشتغال به ومدارسته.

٤- الابتكار والتأليف واجب على كل قادر عليه، وهو عبادة لله - عز وجل - يثاب عليها العبد في الدنيا والآخرة، وما كان ذلك فلا يجوز أخذ المقابل له في الدنيا.. وإلا فسدت العبادة.

ورد هذه الشبهة يكمن في أن النية هي أساس قبول العبادة والمكافأة عليها من الله - عز وجل - فإذا ابتغى الإنسان بعمله وجه الله أجز عليه، وقد يؤجر عليه في الدنيا والآخرة معاً، ولذلك فإن حق التأليف لا يتنافى مع كونه عبادة وقرية إلى الله - عز وجل - بل أن هذا الحق المالي يعتبر رزقاً يستعين به المؤلف على أمور حياته، ويمكن أن تقاس هذه العبادة على غيرها من العبادات التي يأتي في مقدمتها الجهاد في سبيل الله فإن أحداً لم يقل هذا ينافي الغنيمة - وكذلك أجاز الفقهاء أخذ العوض في مقابلة الإمامة والآذان، وتعليم القرآن، ونحو ذلك من العبادات، فحق التأليف كذلك^(٢).

(١) رواه الترمذي بسنده عن أبي هريرة في أبواب العلم. باب ما جاء في كتابه العلم وقال: حديث أبي هريرة حديث حسن وفي الباب عن جابر، وعبد الله بن عمر ج ٤ / ١٣٨ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف طبعة دار الفكر الثالثة سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٧٤ م.

(٢) حق الابتكار في الفقه الإسلامي المقارن ص ١٠٥ - ١٠٦.

٢- قرارات مجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة :

وقد انتهى مجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة، التي عقدت في دولة الكويت في الفترة من ١ إلى ٦ من جمادى الأول سنة ١٤٠٩ هـ الموافقة ١٠ إلى ١٥ من ديسمبر عام ١٩٨٨ م، بعد اطلاعه على البحوث المقدمة من الأعضاء والخبراء في موضوع (الحقوق المعنوية)، واستماعه إلى المناقشات التي دارت حوله قرر ما يلي :

أولاً: الاسم التجاري، والعنوان التجاري، والعلامة التجارية، والتأليف، والاختراع، أو الابتكار حقوق خاصة لأصحابها، أصبح لها في العرف المعاصر قيمة مالية معتبرة لتمول الناس لها، وهذه الحقوق يعتد بها شرعاً، فلا يجوز الاعتداء عليها.

ثانياً: يجوز التصرف في الاسم التجاري، أو العنوان التجاري، أو العلامة التجارية، ونقل أى منها بعوض مالى إذا انتفى الضرر، والتدليس، والغش، باعتبار أن ذلك أصبح حقاً مالياً.

ثالثاً: حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مصنونة شرعاً، ولأصحابها حق التصرف فيها، فلا يجوز الاعتداء عليها^(١).

المبحث الثاني

النظام العالمي الجديد، وموقفه من حق المؤلف

يتكون هذا المبحث من نقطتين: الأولى: عن نظام العولمة، والثانية: عن موقف هذا النظام من حق المؤلف.

(١) انظر هذه القرارات في مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدورة الخامسة، لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي العدد الخامس الجزء الثالث ص ٢٥٨١-٢٥٨٢، وذلك في بحوث مؤتمر الحقوق المعنوية الذي عقد في الكويت في الفترة المذكورة وقد تقدم إليه اثنا عشر بحثاً، وقد أتمت اللجنة المختصة مناقشتها وانتهت إلى القرارات المذكورة، وقد طبعت هذه البحوث في المجلة المذكورة سنة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

أولاً: نظام العولمة:

بالرغم من صعوبة التعريف بمصطلح العولمة لحدائته من جهة، ولتشعب مضمونه من جهة أخرى، فقد حاول بعض المفكرين تعريفه بأنه "التداخل الواضح لأمر الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو الانتماء لوطن محدد، أو دول معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية"^(١).

وهناك عوامل كثيرة أدت إلى ظهور هذا النظام أهمها: تزايد أهمية دور الشركات المتعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي، وتزايد أهمية دور المؤسسات العالمية الثلاث: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة إلى عولمة النظام أو النشاط المالي، واندماج أسواق المال، وتغيير مراكز القوى الاقتصادية العالمية، وتغيير هيكل الاقتصاد العالمي، وسياسات التنمية، وتراجع أهمية دور مصادر الطاقة التقليدية والمواد الأولية في السوق العالمي.

وقد بدأ هذا الدور يظهر إلى الوجود مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، وخروج الولايات المتحدة الأمريكية منها أقوى سياسياً واقتصادياً، وتنامى هذا الدور حتى وصل ذروته بانتهاء النظام الاشتراكي بتفكك الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي أدى إلى هيمنة النظام الرأسمالي في شكله الجديد (العولمة).

وأهم ما يمتاز به هذا النظام: ألتجاه إلى التكتل الاقتصادي، وتدويل بعض المشكلات الاقتصادية كالفقر والتنمية البشرية، والتلوث، وتعاضم دور الثورة التقنية وتأثيرها في الاقتصاد العالمي، وبروز ظاهرة القرية العظيمة، وتقليل المسافات نتيجة تطور وسائل المواصلات والنقل، وزيادة الاحتكاك بين الشعوب، وتعاضم دور المعلوماتية، والإدارة.

وأهم ما يروج به أتباعها لها: أنها تمكن من معرفة العالم عن قرب، والاتصال بثقافات جديدة متنوعة، والبحث عن رؤية إنسانية لفكر الإنسان المعاصر،

(١) من مقال محمد آدم المنشور في مجلة النبأ سنة ٢٠٠٠م العدد ٤٢ بعنوان: اقتصاديات العولمة، وأثرها على الدول الإسلامية.

وأيدلوجيته، مع شيوع روح التسامح، وإعطاء الآخر حق الوجود والمناقشة^(١). وبالرغم من هذه المميزات وغيرها عند مادحي هذا النظام، فإن هناك تخوفاً منه لدى البعض لأسباب عديدة أهمها:

أن هذا النظام ينذر بكارثة مفاجئة؛ لأن فرض السوق الحرة للإنجلوسكسونية على العالم يمكن أن يؤدي إلى انهيار يشبه انهيار الشيوعية السوفيتية، كما أن هذا الاتجاه الجديد سيقود إلى الحروب، ويعمق الصراعات العرقية، وسيفقّر الملايين، وسيؤدي إلى تضخم مشكلة البطالة، وشيوع الجريمة المنظمة، وتزايد تدمير البيئة^(٢).

ويمكن أن نضيف إلى ما سبق أن تكنولوجيا المعلومات ستؤدي إلى تغيير مستمر في الانقسام الاجتماعي للعمل، حيث تختفى مهن كثيرة، وتصبح مهن أخرى غير مستقرة، وإذا كان من الممكن التحكم في المخاوف من هذه الآثار في الدول المتقدمة، فإن هذا النظام سيفرز بالضرورة في الدول الفقيرة نظاماً متطرفاً^(٣).

ولعل أخطر ما نبه إليه من انتقدوا هذا النظام الجديد أنه سيقود إلى إضعاف الحكومات الوطنية بسبب رضوخها لرغبات المستثمرين؛ مما يؤدي إلى تخفيض الإنفاق الحكومي، والتضحية بالعدالة الاجتماعية؛ مما ينتج عنه في المحصلة النهائية سوء التوزيع لثروة كل بلد، إذ سيثاب كل من يمنح الرأسمالي الأغنى أفضل الظروف، وسوف تصبح كل حكومة تقف في وجه هذا الطغيان عرضة للعقوبة^(٤).

وفي النهاية ستصير الدول والحكومات عرضة للابتزاز، وبالفعل فإن كل دول

(١) انظر: ظاهرة العولمة رؤية نقدية للدكتور بركات محمد مراد ص ١٢٩ كتاب الأمة رقم ٨٦ ذو القعدة ١٤٢٢ هـ.

(٢) السابق ص ١٤٢ .

(٣) «فخ العولمة» - الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية تأليف: هانس بيتر مارتين، وهاراله شومان - ترجمة: عدنان عباس علي. سلسلة عالم المعرفة العدد ٣٣٨ الكويت في أكتوبر ١٩٩٨ م ص ١٢٢ .

(٤) السابق ص ١٢٩ .

العالم تقريباً أخذت بفعل ضغوط المؤسسات المالية العالمية عليها تطبيق منهج العملة، وتقع هذه الحكومات في خديعة عندما يجذبها بريق مشاركة الاموال الأجنبية في تمويل مشروعاتها، وفي الحقيقة فإن في هذا إغراء يصعب على أي حكومة طموحة الصمود في وجهه، ومع ذلك فإن الدخول إلى الأسواق العالمية فادح الثمن^(١).

ثانياً: موقف النظام العالمي الجديد من حق المؤلف (الملكية الفكرية):

تعتبر اتفاقية باريس في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٣ أقدم اتفاقية حول هذا الموضوع في هذا العصر الحديث لحماية الملكية الفكرية، وقد عدلت بقرارات دولية لاحقة، وقد اعترفت بها اتفاقية الجات بعد تعديلها سنة ١٩٩٧، في استوكهولم، وقد بلغ عدد أعضائها سنة ١٩٩٨ م اثنتين وأربعين ومائة دولة (١٤٢ دولة) منها اثنتا عشرة دولة عربية منها مصر.

وتأتى اتفاقية برلين في الأهمية بعد اتفاقية باريس في ٩ / ٩ / ١٨٨٦ م، وقد أدخلت تعديلات عديدة كان آخرها في باريس سنة ١٩٧١ م، وقد اعترفت اتفاقية الجات كذلك باتفاقية برلين بعد آخر تعديل لها في باريس.

ثم اتفاقية روما لحماية الأداء ومنتجى الفنونجرافات في ١٩٦١ م، وقد بلغ عدد أعضائها في ١٩٩٨ اثنتين وخمسين دولة، ولم تنضم إليها أى دولة عربية. ثم اتفاقية واشنطن بشأن حماية الدوائر المتكاملة في ٢٤ / ٥ / ١٩٨٩ م وقد انضمت إليها مصر في ٢٦ / ٧ / ١٩٩٠ م^(٢).

أما أهم وآخر اتفاقية عالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية فهي اتفاقية (تريبس). وترجع أهميتها إلى أنها اعتبرت المواد الثماني والستين الواردة بها حد أدنى لحماية الملكية الفكرية، كما أنها ربطت ربطاً وثيقاً بين حماية الملكية

(١) السابق.

(٢) حقوق المؤلف وفقاً لاتفاقية المسائل التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (تريبس)، والتشريع المصري للدكتور عبد الستار يمامة، طبعة مصر في سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م الطبعة الأولى ص ١٧، ١٨.

الفكرية والشق التجارى لاتفاقية أوراجواى، التى أنشئت بمقتضاها منظمة التجارة العالمية^(١).

والمطلع على هذه الاتفاقية يلاحظ أنها تشرع حقوق الملكية الفكرية، أو حقوق المؤلف من خلال ثلاث قواعد أساسية: الأولى: اعتماد ما جاء فى المواد من ١، ٢١ من اتفاقية (برن) والثانية: حذف ما جاء فقط فى المادة ٦ من اتفاقية (برن) وهي القاعدة الثالثة تعديل بالإضافة، وذلك بالنص على استحداث أحكام لم تنص عليها اتفاقية (برن) وذلك باعتبار برامج الحاسب الآلى عملاً أدبياً، واعتبار تجميع البيانات إذا كانت تشكل خلقاً جديداً مصنفاً محمياً، وكذلك حماية حقوق تأجير الحاسب الآلى، والأعمال السينمائية وفق ضوابط معينة^(٢).

وتبدأ الالتزامات باتفاقية (تريبس) بجدول زمنى بالنسبة للدول النامية يفترض أن يكون قد انتهت المهلة الواردة فى يناير ٢٠٠٠م وللدول الأقل نمواً فى ٢٠٠٦م، وتتضمن الاتفاقية إجراءات تنفيذها مثل: إجراءات التفتيش ولو فى غيبة الخصم، وتدابير وقائية وتنفيذية عبر الحدود، وعقوبات جنائية رادعة على المخالفين، وتستأثر كل حكومة بالحق فى الترتيب والتنسيق بين أجهزة الضبط والتحقيق فيها، وقد اشتملت هذه الاتفاقية فى الجزء الثانى فيها على المعايير المتعلقة بتوفير حقوق الملكية الفكرية، ونطاقها، واستخدامها وذلك من خلال ثمانية بنود على النحو الآتى:

حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها، والعلامات التجارية، والمؤشرات الجغرافية، والتصميمات الصناعية، وبراءات الاختراع، والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة، وحماية المعلومات السرية، ومكافحة الممارسات غير التنافسية فى التراخيص التعاقدية^(٣).

ومن الجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية نصت فى الجزء الأول منها على أهم

(١) السابق ص ١٠ .

(٢) السابق من ١٩-٢١ .

(٣) السابق ص ١٩ .

أهدافها، والأسباب التي أدت إلى إيجادها ومن أهمها: مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان الأعضاء نمواً من حيث المرونة القصوى في تنفيذ القوانين واللوائح التنظيمية محلياً بغرض تمكينها من إنشاء قاعدة تكنولوجية سليمة، وقابلة للاستمرار، بالإضافة إلى استهداف تحقيق التعاون بين دول أعضاء اتفاقية (تريبس) ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والتي ذكرت أنها ستشير إليها في هذه الاتفاقية بالحروف (W.I.P.O.). وتستلزم المعايير الحمائية لهذه الاتفاقية عدة أمور أهمها^(١):

١- المواجهة الحاسمة للاعتداءات على حق المؤلف، وسبل منع جريمة الاعتداء على الملكية الفكرية، وسبل المعالجة الرادعة بها.

٢- عدالة الإجراءات مع تبسيطها، وقلة تكلفتها، وعدم ربطها بمدد قصيرة الأجل دون مبرر.

٣- نشر الأحكام القضائية، وسهولة الحصول عليها.

٤- من أهم ما تنص عليه الحصول على إجراءات قضائية ولو في غيبة الخصم، ومصادرة المواد المخالفة المضبوطة، وإتلافها، وفرض عقوبات مختلفة على مرتكبيها.

ولضمان تنفيذ بنود هذه الاتفاقية العالمية الهامة أنشئت جهات للمراقبة والتتبع، لها صلاحيات خطيرة لدى الدول الأعضاء، من أهمها: مراقبة مدى وفاء الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية بالتزاماتهم كما هو نص المادة رقم ٦٨ من اتفاقية (تريبس). وتعتبر مصر من أسبق الدول العربية التي اهتمت بتقنين حقوق المؤلف (الملكية الفكرية)، فقد أصدرت أول قانون لها في هذا الصدد رقم ٣٥٤ في سنة ١٩٥٤م الذي عدلت بعض أحكامه بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢م، ولائحته التنفيذية^(٢).

(١) انظر: نصوص هذه الاتفاقية في الجريدة الرسمية العدد ٢٤ (تابع) في ١٥ يونية ١٩٩٥ من ص ٣٩١-٤٣٠.

(٢) حقوق المؤلف للدكتور عبد الستار عمامة ص ٢٥ وما بعدها، وانظر: بحث تطبيق اتفاقية الجات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في الدول العربية للدكتور إبراهيم أحمد إبراهيم، ضمن بحوث ندوة حقوق المؤلف (مدخل إسلامي) الجزء الثاني وذلك في الفترة من ٢١ يوليو سنة ١٩٩٦م رابطة الجامعات الإسلامية - جامعة الأزهر - مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي.

المبحث الثالث

موقف الاقتصاد الإسلامي من العولمة عموماً، ومن حق التأليف أو الملكية الفكرية خصوصاً

سوف نتناول في هذا المبحث ثلاث نقاط :

- ١- واقع العالم الإسلامي في ظل الظروف الراهنة.
 - ٢- موقف الاقتصاد الإسلامي منها.
 - ٣- حق التأليف أو الملكية الفكرية من وجهة الاقتصاد الإسلامي.
- وسوف نتناولها إن شاء الله بنفس هذا الترتيب.
- ١- واقع العالم الإسلامي في ظل الظروف الراهنة:

من أهم الملامح العامة للواقع المعاصر الزيادة المفرطة في تنوع السلع والخدمات والأصول المالية، التي يجرى تداولها، والكُم الهائل من المعلومات المتزايدة، والثورة التي لم يسبق لها مثيل في عالم العلاقات الاقتصادية على رأسها الشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وقيام تكتلات اقتصادية عملاقة في أوروبا وأمريكا وآسيا، مع ما يلاحظ من ضعف الدول الإسلامية خصوصاً في المجال الاقتصادي رغم ثرواتها وإمكاناتها الهائلة (٣٥).

ومن الملاحظ أن هناك خمس قوى تتحكم في العالم اقتصادياً هي :

حرية الاستثمار في أى مكان في العالم، وحرية إقامة الصناعات في أنسب الأماكن في العالم، وعالمية الاتصالات، وعالمية النمط الاستهلاكي، وحرية المستهلك.

(١) المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، بحث القواعد الشرعية المنظمة للعلاقات الاقتصادية بين الدول الإسلامية للدكتور شوقي أحمد دنيا ص ٢٢ - ٢٣ .

ولنا أن نتساءل أين دول العالم الإسلامي من هذه القوى المختلفة التي تحكم العالم المعاصر اقتصادياً، وتوجهه، وتؤثر فيه تأثيراتها المختلفة في جميع المجالات وعلي كافة الأصعدة؟

إذا استثنينا بعض الاستثمارات المحدودة في بعض دول العالم الإسلامي، وجدنا أن نصيب دول العالم الإسلامي من الاستثمارات العالمية المتعددة ضئيلاً للغاية؛ لأنه من سوء حظ هذه الدول أنها دخلت هذه المرحلة وهي مثقلة بالديون الخارجية مع ضعف الكفاءات بها، ولذلك فقد فتحت أبوابها على مصاريعها لكل أنواع الاستثمار الأجنبي، وباتت تلهث وراء كل ما من شأنه جذب الاستثمارات الأجنبية بها، دون تمييز بين ما يضر وما ينفع، وما يتفق مع قيمها وأخلاقياتها وما لا يتفق، مما أدى إلى الاعتماد على هذه الاستثمارات على حسب الإنتاج المحلي؛ من أجل إنتاج سلع ترفيهية أو كمالية، بالإضافة إلى الغفلة عن مخاطر هذا اللون من الاستثمار، وما ينتج عنه من تدخل أجنبي في سياسة البلاد، وتعريض البلاد للهزات الاقتصادية.

وأما الثورة في مجال الاتصالات، فإنها تتيح للدول المتقدمة التي تملك بكثافة هذه الأجهزة، وتملك تطويرها أن تتعرف على أحوال العالم الإسلامي، والتعرف على أفضل الفرص للاستثمار فيه، بينما لا يتاح مثل ذلك للمستثمر الوطني، الأمر الذي يجعل عائد هذا الاستثمار على دول العالم الإسلامي قليلاً أو ضعيفاً، بسبب الفجوة العلمية الواسعة بين الدول المتقدمة ودول العالم الإسلامي.

بالإضافة إلى أن عولمة الاتصالات تعنى كذلك انتشار الثقافة الغربية التي تروج للإباحية الأخلاقية، وأخلاقيات العنف والقتل، كما تروج للنمط الاستهلاكي الغربي الذي لا يتفق مع القدرات الاقتصادية لهذه الدول، وانخفاض مستوى دخول الأفراد بها^(١).

(١) المؤتمر السابق بحث للدكتور عبد الرحمن يسري بعنوان : نحو صياغة اقتصادية لوحدة العالم الإسلامي في مواجهة العولمة.

٢- موقف الفكر الاقتصادي الإسلامي من هذه الظاهرة:

بالرغم من تعدد الآراء في قبول هذه الظاهرة، وطريقة التعامل معها، فإن التيار السائد لدى المفكرين وعلماء الاقتصاد الإسلامي أنها ظاهرة اقتصادية لها تأثيراتها في شتى المجالات وأن فيها بعض الجوانب الإيجابية، وبعض الجوانب السلبية، وأنه ليس بوسع أحد في العالم المعاصر أن يتجاهلها، لكن من الممكن بل ومن الضروري البحث عن سبل لكيفية الاستفادة من جوانبها الإيجابية، ومحاولة تفادي ما بها من جوانب سلبية أو سيئة بقدر المستطاع، وحتى يمكن تحقيق ذلك لابد من الأخذ بالأسباب الآتية:

١- قيام تكتل إسلامي اقتصادي، فإن ذلك أصبح الآن مسألة حياة أو موت.

٢- المشاركة الشعبية الجادة في إدارة شئون الدولة.

٣- التقدم العلمي عن طريق تطوير المؤسسات العلمية والبحث العلمي في العالم الإسلامي.

٤- قيام الدولة بالإشراف على العلاقات الاقتصادية الدولية.

٥- التطبيق الجيد للتوجهات الإسلامية في المجالات عامة، وفي المجال الاقتصادي على وجه الخصوص^(١).

ولكن هذا ليس بالأمر السهل، بل سيقابل ذلك بالمعارضة من القوى صاحبة المصلحة في الداخل والخارج، ولكن ذلك هو السبيل الأمثل لمجابهة هذه التطورات الحديثة بأسلوب علمي يحفظ للأمة الإسلامية كيانها، ويمكنها من الحقوق بركب الدول المتقدمة، أو على الأقل يحميها من شر الذوبان في غيرها، وفقدان هويتها ومبرر وجودها.

ولتحقيق الأهداف سالفة الذكر لابد أن تكون بلداننا العربية والإسلامية حرة في تحديد خياراتها الاقتصادية والاجتماعية، أي أن تكون حرة في تحديد

(١) القواعد الشرعية للدكتور شوقي دنيا ص ٢٧-٣١.

القطاعات الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، وأن تحدد هي وليست الجهات المقرضة أو المانحة وليس الشركات متعددة الجنسيات ميادين الإنتاج التي لابد لها من تكثيف رأس المال، واستخدام تكنولوجيا متقدمة، ونبحث بالتوازي مع ذلك عن ميادين الإنتاج التي يمكن تطويرها كمًا وكيفًا اعتماداً على تكنولوجيا أبسط وتستوعب أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة.

ولهذا لابد أن تكون بلادنا حرة في إبداع التكنولوجيا الملائمة، كما يجب أن تكون بلداننا العربية والإسلامية حرة في تحديد آليات الإصلاح الاقتصادي، ودوائره، ومجالاته، ولابد من وقف تدهور أوضاع الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وتوفير الموارد المالية اللازمة للسير في عملية تنمية موجهة لصالح جميع المواطنين، وهذا لا يكون إلا باتخاذ خطوات حازمة لوقف الفساد، والهدر، والتمظهر، والاستهلاك التفاخري، وغير ذلك من قنوات تسرب الأموال لتنجح في عملياتها التنموية^(١).

٣- حق التأليف أو الملكية الفكرية في الاتفاقيات العالمية (اتفاقية الجات) وموقف الاقتصاد الإسلامي منها:

سبق أن عرضنا بإيجاز لاتفاقية (تريبس) أو الجانب الذي ينص على حقوق الملكية الفكرية فيها والذي عرف باتفاقية (برن).

ومما يلفت النظر في هذه الاتفاقية أنها نصت على أمرين:

الأول: اعتبار الحاسب الآلي (الكمبيوتر) من الحقوق الأدبية.

الثاني: منع تأجير برامج الحاسب الآلي.

ونتساءل لماذا النص والاهتمام بالتركيز على هذين الأمرين، وإضافتهما إلى اتفاقية برن؟

« يبدو لنا أن وضع برامج الحاسب الآلي (الكمبيوتر) ضمن الأعمال الأدبية

(١) ظاهرة العولمة ص ١٩١ - ١٩٢.

تستهدف بالدرجة الأولى الاستفادة من إضفاء الحماية القانونية عليها لمدة طويلة، بحيث تتكبد الدول النامية أموالاً طائلة لاستيراد هذه التكنولوجيا المتقدمة حتى يتسنى لها مواكبة التطور العلمي المؤهل^(١).

ويبدو أن الاتجاه الآن في ظل العولمة الغرض منه انتشار ثقافة عالمية خاصة ذات سمات معينة، واستلاب ثقافات أخرى ذات جذور تاريخية وحضارية. فإذا كانت الثقافة الإسلامية ضمن هذه الثقافات المستهدفة فإن علينا أن نبحث عن البدائل التي تناسبنا خصوصاً، وأننا لسنا أمة هشة ولا ضعيفة الإمكانات المادية والأدبية.

ولعل هذا يدفع المسلمين إلى جودة الاستثمار في العلم، فإن الاستثمار في البحث العلمي أربح استثمار لأننا إذا نظرنا إلى الدول المتقدمة وجدنا أنها تنفق بسخاء على البحث العلمي بينما نحن ننفق القليل، فقد أظهر تقرير نشر حديثاً أن الدول العربية تنفق دولاراً واحداً على كل فرد في مجال البحث العلمي بينما تنفق الولايات المتحدة ٧٠٠ دولاراً لكل مواطن والدول الأوروبية حوالي ٦٠٠ دولاراً^(٢).

وفي سبيل التغلب على المشكلات القائمة في ضوء الاقتصاد الإسلامي لابد من التصدي للنمط الاستهلاكي الترفي الذي تروج له العولمة خصوصاً في مجال التأليف والابتكار بل إن هذا الاستغلال البشع من جانب الدول المالكة للتقنية الحديثة ليستفزنا، ويدفعنا دفعاً إلى العمل الجاد من أجل « توفير آلية ناضجة للتنمية التكنولوجية في عصر تتزايد فيه التحديات الاقتصادية والإقليمية والقومية، وحصار الضغوط العالمية أصبح إلزاماً توفير الظروف الملائمة للابتكار في مجتمعاتنا العربية، وعدم الارتكان إلى التطور الطبيعي التلقائي؛ لأن عوامل المنافسة العالمية لن تسمح بمثل هذا الارتكان، حتى في أرقى الدول تقدماً، ومن ثم

(١) حقوق المؤلف في اتفاقية الجات (المنظور الإسلامي) دكتور مصطفى أحمد فؤاد ص ٥٢١ من بحوث ندوة حقوق المؤلف، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ١، ٢ يونيو ١٩٩٩ م.

(٢) البعد الحضاري لهجرة الكفاءات، كتاب الأمة رقم ٨٩ جمادى الأولى الأستاذ عمر عبيد حسنة ص ٣١ سنة ١٤٢٣ هـ.

تصبح تنمية هذه التوجهات إحدى الأولويات الملحة لاستراتيجية التنمية في كل دول العالم، ويشكل الابتكار والتطوير أخذ عناصر برامج التعليم والتربية الأساسية، وأن يكون من أوائل أهداف هذه البرامج إثارة اهتمام الطفل والمتعلم، واستخدام الوسائل التعليمية المساعدة، والاستعانة بالأمثلة الابتكارية الناضجة والخطوات التجريبية والقاعدة المعلوماتية والأساليب المنطقية»^(١).

الخاتمة

بعد الاطلاع المتأنى لهذه السطور والتفكير في هذه المباحث الثلاثة يمكن الخروج بالنتائج التالية:

أولاً: حق المؤلف في جانبه الأدبي والمالي موضع احترام ورعاية من الفقه الإسلامي والقوانين في البلاد العربية. وأن الحق الأدبي لا خلاف فيه قديماً وحديثاً، وأن الحق المالي أصبح موضع اتفاق لا في العالم الإسلامي والعربي فحسب بل في العالم كله.

ثانياً: نظام العولمة الذي يسعى للهيمنة على العالم كله عن طريق السيطرة على الاقتصاد كان له اهتمامه الواضح بتقنين اتفاقيات للإفادة من تفوقه التكنولوجي اقتصادياً وثقافياً.

ثالثاً: الاقتصاد الإسلامي حذر من محاولة الاحتواء والالتفاف حول مقدرات الأمة الإسلامية وطمس معالم هويتها وقدم الحلول والمقترحات؛ للإفادة من الجوانب الإيجابية في العولمة، وتفادي الجوانب السلبية منها.

وفي مجال حق المؤلف أو الملكية الفكرية نبه إلى ما في بعض مواد القوانين التي أصدرتها اتفاقية (تريبس) وهي الاتفاقية التي تعني بالجانب الابتكاري من اتفاقيات الجات وفيها إلى ما فيها من محاولة استغلال الفارق التقني لابتزاز أسواق الدول النامية ومنها دول العالم الإسلامي، وفيها نبه إلى أهمية الاستثمار في البحث العلمي وتحديث التعليم لينحو منحى الابتكار والإبداع.

(١) الإسلام في عصر العولمة، كتاب المؤتمر الدولي الرابع للفلسفة الإسلامية المنعقد بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة في الفترة ٣-٤ من مايو سنة ١٩٩٩م بحث العولمة وأبعادها الاقتصادية للدكتور عباس عبد المحسن الحفاجي ص ٤٥ طبعة دار الهاني بالقاهرة.

أهم المراجع والمصادر

- ١- اتفاقية الجات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في الدول العربية (بحث) من إعداد الدكتور إبراهيم أحمد إبراهيم ضمن بحوث ندوة حقوق المؤلف (مدخل إسلامي) - مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر.
- ٢- الإسلام في عصر العولمة. كتاب المؤتمر الرابع لقسم الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة مايو سنة ١٩٩٩م.
- ٣- البعد الحضاري لهجرة الكفاءات لعدد من الأساتذة - كتاب الأمة (قطر) العدد رقم ٨٩ جمادى الأولى ١٤٢٣هـ.
- ٤- الجريدة الرسمية العدد ٢٤ (تابع) في ١٥ يونية ١٩٩٥م.
- ٥- حاشية رد المختار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين) لمحمد أمين الشهير بابن عابدين. طبعة الحلبي. الثانية ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- ٦- حق الابتكار في الفقه الإسلامي المقارن للدكتور فتحي الدريني الطبعة الثالثة - مؤسسة الرسالة (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- ٧- حقوق المؤلف وفقاً لاتفاقية المسائل التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (تريبس)، والتشريع المصري للدكتور عبد الستار يمامة. طبعة مصر سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٨- حقوق المؤلف في اتفاقية الجات (المنظور الإسلامي) بحث إعداد الدكتور مصطفى أحمد فؤاد - مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر. (ضمن بحوث ندوة حقوق المؤلف).
- ٩- سنن الترمذي وهو الجامع الصحيح لأبي عيسى الترمذي تحقيق: الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف. الطبعة المصورة بدار الفكر (بيروت) الثالثة (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م).
- ١٠- سنن ابن ماجه طبعة عيسى الحلبي بمصر. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- ١١- صحيح البخاري - طبعة عيسى الحلبي - القاهرة، ومعه حاشية السندي.
- ١٢- ظاهرة العولمة - رؤية نقدية للدكتور بركات محمد مراد. كتاب الأمة العدد ٨٦ في ذي القعدة سنة ١٤٢٢هـ.

- ١٣- فخ العولمة . تأليف : هانس بيتر مان ، وهاراله شومان ، ترجمة : عدنان عباس .
سلسلة عالم المعرفة بالكويت العدد رقم ٣٣٨ أكتوبر سنة ١٩٩٨ م .
- ١٤- الفروق لشهاب الدين بن العباس الصنهاجي - طبعة دار المعرفة (المصورة) -
بيروت بدون تاريخ .
- ١٥- فقه النوازل للدكتور بكر عبد الله أبو زيد . الطبعة الأولى مؤسسة الرسالة
سنة (١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م) .
- ١٦- القواعد الشرعية المنظمة للعلاقات الاقتصادية بين الدول الإسلامية (بحث)
إعداد : الدكتور شوقي أحمد دنيا ضمن بحوث المؤتمر الدولي حول اقتصاديات
الدول الإسلامية .
- ١٧- المال في الشريعة الإسلامية بين الكسب والإنفاق والتوريث للدكتور أحمد
يوسف سليمان الطبعة الأولى مكتبة الزهراء سنة ١٩٨٩ م .
- ١٨- (مجلة) مجمع الفقه الإسلامي - الدورة الخامسة ، الجزء الثالث الكويت في
(١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م) .
- ١٩- النبأ (مجلة) العدد ٤٢ سنة ٢٠٠٠ م . مقال اقتصاديات العولمة ، وأثرها على
الدول الإسلامية لمحمد آدم .
- ٢٠- نحو صياغة اقتصادية لوحدة العالم الإسلامي (بحث) للدكتور عبد الرحمن
يسري من بحوث المؤتمر الدولي لاقتصاديات العالم الإسلامي .

* * *